علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الجنوب العربي مشروع استعماري كشف الشعب حقيقته وتصدى له وهزمه

صغيرة أو عبر القوارب الخشبية إلى تلك الدول. و لكن مع تطور موانئ دول الجوار انتهى الاعتماد على عدن بل أن الوضع انقلب فالكثير من البضاعة الآسيوية و الغربية المتواجدة في أسواق دول المنطقة خاصة في اريتريا وجبوتي و الصومال تأتي الآن من دبي.

وقد أدركت دولة الوحدة إمكانية الاستفادة من كثافة الحركة في المياه الاقليمية و بالذات بعد ازدياد استخدام الحاويات في النشاط التجاري العالمي، و بذلك تبلور هذا الإدراك بتطوير ميناء عدن كميناء ترانزيت للحاويات وتم في عام 1990 استلام رصيف المعلا المتعدد الأغراض و القابل لاستيعاب الحاويات، و من ثم و بعد ازدياد الاقبال على الرصيف تم في أواخر التسعينيات إنشاء محطة عدن للحاويات في كالتكس لتطوير هذا النشاط اكثر. وبالفعل بدأ هذا النشاط بالانتعاش بشكل كبير حتى ان الجهات المختصة قررت البت في المرحلة الثانية من المشروع و ذلك ببناء المزيد من الارصفة لمواكبة الاعداد المتزايدة من الحاويات المتداولة في الميناء، و لكن و للاسف الشديد كان لحادثتي الهجوم الارهابيتين على المدمرة الامريكية كول و ناقلة النفط الفرنسيه ليمبيورج في المياه اليمنية الاثر البليغ على نشاط حاويات الترانزيت و الحركة الملاحية بشكل عام في ميناء عدن، فقد تدهورت الحركة الملاحية خلال تلك الفترة الى ان وصلت الى الصفر و خاصة بعد فرض شركات التأمين العالمية رسوما مجحفة على السفن الزائرة لميناء عدن.

و لكن مع مرور الوقت ولأهمية موقع ميناء عدن الاستراتيجي عاودت السفن بزياراتها للميناء، وخاصة بعد تقليص شركات التأمين العالمية الرسوم المفروضة على السفن الزائرة و الذي نتج بشكل أساسي عن إنشاء مصلحة خفر السواحل اليمنية، الذي بدوره عمل جاهداً على فرض طوق امني محكم على حرم الميناء و مياهنا الإقليمية موفراً بذلك الحماية و السلامة لكل السفن الزائرة.

ميناء عدن بكل عوامل قواه ذو قدرة و مرونة عالية في التغير حيث استطاع ان يتأقلم مع متطلبات الملاحة الدولية المتغيرة فدور ميناء عدن تغير بتغير متطلبات الشركات الملاحية ، فبالماضي كان نجاحه بدوره كميناء للتزود بالوقود و بالحاضر يكمن نجاحه في تطويره كمحطة ترانزيت للحاويات و بالمستقبل ربما يزدهر كميناء مُصنع فلا احد غير اللّه سبحانه وتعالى يعلم ما تحمله الأقدار لهذا الميناء التاريخي والاقتصادي الهام. ومستقبل ميناء عدن سيكون واعداً باستعادة مركزه كأحد أهم موانئ العالم خاصة وأن عوامل قواه جغرافية طبيعية لا تتأثر بعامل الزمن.. مهما طال.

ولقد كان تطوير الميناء حجر الزاوية لتحتفظ عدن بموقعها التجاري الهام. فافتتاح قناة السويس في 17نوفمبر عام 1869م شكل نقطة تحول رئيسية في تاريخ ميناء عدن.

اذ اتسمت الفترة التي تلت ذلك، وقبلها اعلان ميناء عدن ميناء حراً، باستقطاب تجارة سلع الترانزيت فنشطت التجارة المارة بعدن وتأسست اسواق جديدة في المدينة وازدادت الصفقات التجارية بين الشركات العالمية التي اسست لها مكاتب ثابتة في عدن. كما ساهم دخول خدمة التلغراف الى عدن عام 1870م بتمكين الشركات في عدن من ان تكون على اطلاع دائم على اسعار السلع في العالم.

وحتى تبقى عدن الميناء منافساً في كل وقت، كان لابد لها من مواكبة التغييرات في النشاط التجاري الملاحي.. فاستبدال السفن الشراعية بالبخارية على ان توفر عدن وقود الفحم للبواخر المرتادة وقد نجحت بذلك.. كما نجحت بعد ذلك عندما تحولت البواخر المستخدمة للفحم الى وقود البترول. لاشيء متروك للصدفة بل التخطيط الاستباقي كان سمة عدن في اوج ازدهارها. لقد كانت عين عدن على قناة السويس لحظة بلحظة فعندما كان يتم تعميق القناة لاستيعاب سفن اكبر، تقوم عدن بتعميق مينائها وبزيادة قدم واحد من عمق قناة السويس.

وكما فعل ابن زياد، قامت سلطة الاحتلال بتوفير الامن في عدن ونفذت العديد من المشروعات الخدمية واتخذت سياسات تشجيعية لجذب التجار والمستثمرين اليها فنجحت بذلك حتى اصبحت عدن الميناء من انشط موانئ الخدمات في العالم. لقد كان لهذه الاجراءات والقرارات تأثير مباشر لازدهار عدن.. فحركة ونشاط تبادل السلع الفرنسية والامريكية ارتفعت بشكل ملحوظ وازدهرت تجارة السلع المارة (الترانزيت) وازدادت اعداد المراكب القادمة من الصين والهند والحبشة من (80) مركباً ليصل عددها الى (1120) مركباً خلال السنوات العشر التي اعقبت اعلان ميناء عدن ميناءً حراً. وتوالت الاحداث لتتمكن عدن من استيعاب مايفوق (6000) سفينة في العام في الستينات.

وبينما كان ميناء عدن يحتفل وفي مطلع التسعينات بافتتاح ارصفة المعلا متعددة الأغراض، تحققت اسمى اهداف الثورتين اليمنية(سبتمبر واكتوبر) وتطلعات اليمنيين قاطبة الا وهو الوحدة اليمنية المباركة.

ولقد ادرك قائد مسيرة الوحدة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ الوهلة الاولى اهمية هذا الصرح الاقتصادي لمستقبل اليمن ليمنحه رعاية خاصة فاعلن عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية وتلا ذلك اعلان ميناء عدن ميناء حراً في عام 1995م. هذه العناية تمثلت باقرار فخامته تشييد محطة عدن للحاويات بمواصفات عالمية ويعلن للعالم بان ميناء عدن قادم وعازم على استعادة مكانته في خارطة الملاحة الدولية. وكانت نتيجة هذا الاجراء تحسن اداء ميناء عدن وارتقى من المرتبة(310) في عام 1995م من بين الموانئ العالمية المتخصصة بتداول الحاويات ليصبح في المرتبة رقم (119) في عام 2002م.

ولقد وعى فخامته ان توفير البنى التحتية الرئيسية واقامة احدث التسهيلات لا يمكن ان ينعزل عن تأمينها، ولهذا وبفطنة قائد مسيرة الوحدة قرر في عام2002م انشاء مؤسسة متخصصة للقيام بمهام تأمين الميناء وهي مصلحة خفر السواحل التي تعد بمقاييس هذه الايام افضل المؤسسات الامنية في المنطقة والذي نتج عنه الغاء علاوة مخاطر الحرب على الموانئ اليمنية من قبل شركات التأمين والتي كبدت الاقتصاد اليمني خسائر فادحة.